



بيان

وفد دولة قطر

يلقيه

الشيخ/ محمد بن حمد آل ثاني

عضو وفد دولة قطر

الى

الدورة (٧٥) للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمام

اللجنة السادسة

حول

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

٢٢ أكتوبر ٢٠٢٠

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،

يود وفد بلادي ان يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره القيم والشامل، ويعرب عن التقدير لجهودكم المقدرة في إدارة أعمال اللجنة.

السيد الرئيس،

يُعَدُّ احترام سيادة القانون وترسيخه ركيزة اساسية لتحقيق مقاصد وأهداف الأمم المتحدة، لذلك فإن الالتزام بسيادة القانون يقع في صلب مسؤوليات الدول الأعضاء على المستويين الوطني والدولي. فعلى الصعيد الوطني، فإن الالتزام بسيادة القانون يساهم في توفير وسائل الانتصاف القانونية، وتوفير بيئة ملائمة تساعد على تحقيق الاستقرار والعدالة في المجتمعات.

وعلى الصعيد الدولي، فإن الالتزام بسيادة القانون، يُعد المعيار الرئيسي للالتزام بميثاق الأمم المتحدة، الذي يُشدد على المساواة والاحترام المتبادل والتعاون بين الدول، وإقامة نظام قائم على القواعد في إدارة العلاقات الدولية.

وعليه فإن استخدام الوسائل القسرية في العلاقات الدولية، بهدف مصادرة القرار السيادي للدول، وفرض الوصاية عليها والتدخل في شؤونها الداخلية يُشكل انتهاكاً صارخاً للبعد الدولي لسيادة القانون، الذي يُعَدُّ حجر الزاوية في العلاقات الدولية، والذي يُشدد على احترام سيادة الدول وخياراتها، والامتناع عن أي عمل من شأنه الإضرار بشعبها وأمنها الوطني وتشويه صورتها، وخلق حالة من عدم الاستقرار الإقليمي والدولي.

واستناداً لذلك، فإن استمرار التدابير القسرية الأحادية والحصار الجائر وغير القانوني على دولة قطر منذ أكثر من ثلاث سنوات، يُشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة، ويقوض الجهود الدولية الرامية لتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي، ويُهدد السلم والأمن الدوليين.

السيد الرئيس،

ايماناً من دولة قطر بسيادة القانون، فقد دأبت على اعتماده على المستوى الوطني كأساس لتحقيق المساواة والعدالة بين المواطنين وتعزيز الحكم الرشيد وسلطة القانون، وكفالة احترام الحقوق والحريات العامة المكرسة في الدستور القطري والتشريعات الوطنية. كما تواصل السلطات المختصة في دولة قطر مراجعة وتطوير التشريعات الوطنية لضمان انسجامها مع الاتفاقيات الدولية التي تُشكل دولة قطر طرفاً فيها.

وضمن هذا السياق، تؤمن دولة قطر بأن سيادة القانون هو شرط أساسي لتعزيز الأمن والسلام الدوليين، وتحقيق التنمية واحترام حقوق الإنسان، لذلك فإن بلادي تفخر بشراكتها مع المجموعة الدولية للعمل والتعاون وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتنفيذ الالتزامات والاعلانات الخاصة بسيادة القانون.

وكمساهمة من بلادي في تعزيز سيادة القانون في المنطقة العربية، يعمل مركز حكم القانون ومكافحة الفساد في الدوحة، الذي تم تأسيسه بالتعاون مع الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢، لتعزيز سيادة القانون على المستوى الإقليمي، من خلال تنظيم الندوات وورش العمل التدريبية للمختصين من دول المنطقة. وفي ضوء نجاح المركز في أداء مهامه، أصبح لديه فروع في جنيف وداكار بالسنغال.

وفي إطار دعم الجهود الدولية لمكافحة الفساد، تم إنشاء "جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر للتميز في مكافحة الفساد"، وتُقدّم هذه الجائزة سنويًا للأفراد والمؤسسات من مختلف دول العالم، الذين لديهم مساهمات ناجحة لمكافحة الفساد، وذلك بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد، الذي يوافق التاسع من ديسمبر.

وفي إطار التزام دولة قطر بالتعاون الدولي، وإعمالاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، سعت بلادي لتحقيق مبدأ التسوية السلمية للنزاعات، وحرصت على

المساهمة الفاعلة في تعزيز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل التوصل لحلول سلمية للنزاعات وتحقيق الأمن والسلم الدوليين، وقد اثمرت جهود دولة قطر إلى تسوية العديد من النزاعات، وبالتنسيق مع مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

السيد الرئيس،

إن إعمال سيادة القانون يستوجب مساءلة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وقد نهضت دولة قطر بدور فاعل في هذا المجال.

وفي هذا الخصوص، يُعرب وفد بلادي عن تأييده لمقترحات الأمين العام بشأن توفير الموارد المالية اللازمة للآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية.

ختاماً، فإن دولة قطر ستواصل العمل مع المجموعة الدولية من أجل تعزيز سيادة القانون، وبما يساهم في تحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة.
وشكراً،